

أزمة «الإصلاح الاقتصادي» تبلغ ذروتها بحل البرلمان



نيس مجلس الأمة المنحل، مرزوق الغانم: لن نستطيع تجاوز هذه المرحلة من دون فريق حكومي جديد (أ ف ب)

موعداً لإجراء الانتخابات المبكرة، من المفترض بموجب الدستور، إجراء انتخابات نيابية مبكرة في غضون شهرين من موعد الحل. ويأتي الإجراء بعد فشل قرار أخير للحكومة في امتصاص غضب المواطنين من ارتفاع أسعار البنزين، جراء سياسة رفع الدعم التي اعتمدها الكويت أخيراً. وكان القرار قد أقرّ منح المواطنين كميات مجانية من البنزين شهرياً لتعويضهم عن ارتفاع أسعاره بعد خفض الدعم. القرار الحكومي جاء تحت ضغوط نيابية، لكن الشارع عدّه أقل من اللازم وتعطياً جزئياً لـ «وثيقة الإصلاح الاقتصادي» التي سعت إلى «إصلاح الميزانية العامة وإعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد وزيادة دور القطاع الخاص».

وشهد البرلمان صدامات مع الحكومة أخيراً بعد القرارات الاقتصادية الإشكالية، ما أدى إلى احتجاجات برلمانية واستجوابات انتهت بقرار قضائي ابتدائي يقضى ببطان قرار رفع سعر البنزين وبيعاً إعادة السعر القديم في حكم قابل للاستئناف، فيما قدمت الحكومة مقترحاً بتزويد المواطن الكويتي بـ 75 لتر بنزين شهرياً، كما اشتد الصراع بين البرلمان والحكومة أخيراً حيث جرى استجواب عدد من المسؤولين، إضافة إلى طلبات أخرى كان قد قدمها نواب برلمانيون. ويوم الخميس الماضي، استجوب الوزير أنس الصالح بتهمة «سوء الإدارة والعشوائية إضراراً بمصالح المواطنين ممثلة في الزيادة غير المدروسة أو المبررة لأسعار الوقود والتفريط في حماية مصادر النفط وضباب ثروات البلاد وافتقار الصدقية في التعاون مع أعضاء مجلس الأمة».

وأوردت وكالة «كونا» الرسمية، أن الأمير الصباح اعتمد قرار حل مجلس الأمة «بعد الاطلاع على المادة 107 من الدستور ونظراً للظروف الإقليمية الدقيقة وما استجد منها من تطورات، وما تقتضيه التحديات الأمنية وانعكاساتها المختلفة من ضرورة مواجهتها بقدر ما تحمله من مخاطر ومحاذير، الأمر الذي يفرض العودة إلى الشعب مصدر السلطات لاختيار ممثليه». وكان مرزوق الغانم قد قال أول من أمس، في تصريحات لقناة «الراي» الكويتية إن البلاد تمر في مرحلة

وصلت الصدمات على خلفية الجد الاقتصادي المستمر في الكويت إلى ذروتها مع قرار أمير البلاد حل البرلمان، بعد إعلانه «ساحة لافتعال الأزمات»، من دون تحديد موعد لإجراء الانتخابات النيابية المبكرة التي يحددها الدستور خلال شهرين من موعد الحل.

بعد أشهر من التوتر الذي رافق «وثيقة الإصلاح الاقتصادي» الحكومية، حل أمير الكويت صباح الأحمد الصباح، مجلس الأمة (البرلمان)، وذلك غداة إعلان رئيس المجلس مرزوق الغانم تأييده إجراء انتخابات نيابية مبكرة.

وبرر الصباح قراره ببروز «خلل في العمل البرلماني» وتحول مجلس الأمة إلى «ساحة للجدل العقيم والخلافات وافتعال الأزمات». وقال الصباح في خطاب تلفزيوني: «إن العمل البرلماني انطوى على انتهاك للدستور وللقانون، وتجاوز لحدود السلطات الأخرى، وتدني لغة الحوار على نحو غير مسبوق تحقيقاً لغايات قصيرة ضيقة على حساب مصلحة الوطن».

الإجراء الذي لا يُعدّ غريباً عن تاريخ



صدر قرار قضائي ابتدائي يقضي ببطان قرار رفع سعر البنزين



الكويت، ذات أول برلمان في الخليج (انتخب أول مجلس أمة في الكويت عام 1963)، يأتي في ظروف اقتصادية حساسة، ويتضمن أهدافاً سياسية أيضاً، إذ إن الدعوة إلى انتخابات مبكرة ترمي إلى منع المعارضة التي قاطعت انتخابات تموز 2013 من الاستعداد لخوض الانتخابات الجديدة، وبالتالي إضعاف فرصها في الفوز بنصيب معقول من مقاعد البرلمان. وفيما لم يحدد المرسوم الذي أصدره الصباح لحلّ المجلس

الضغط الشعبي والنيابي، فليس الأول من نوعه، إذ إنها تراجعت في نيسان الماضي تحت ضغط إضراب عمال النفط عن خطة سميت «البديل الاستراتيجي» وسعت إلى خفض النفقات وإصلاح مرتبات العاملين في الوظائف الحكومية وفي مقدمتهم عمال النفط الذين يحصلون على مرتبات ومزايا وظيفية لا تقارن بنظرائهم العاملين في وظائف حكومية أخرى. (الأخبار، أ ف ب، رويترز)

النفط خلال العامين الماضيين، إذ تعتمد الدولة العضو في منظمة «أوبك»، على إيرادات النفط في تمويل أكثر من 90 بالمئة من ميزانيتها العامة. وكان حجم الإنفاق الكويتي على الدعم يبلغ 2,9 مليار دينار (9,6 مليارات دولار) أي ما يمثل نحو 15 بالمئة من إجمالي مصروفات السنة المالية الحالية، ويذهب جزء أساسي من هذا الدعم إلى الطاقة بمختلف أنواعها. أما تراجع الحكومة عن قرارها أمام

«دقيقة واستثنائية»، وتشهد «تحديات أمنية إقليمية واقتصادية داخلية وخارجية». وأضاف «هذه المرحلة لن نستطيع تجاوزها ما لم يكن هناك فريق حكومي جديد... والعودة إلى صناديق الاقتراع»، مؤكداً أنه أبلغ «وجهة النظر الشخصية هذه إلى القيادة السياسية وأن القرار النهائي بيد الأمير». وتعود المشكلة المتفاقمة بين المؤسسات الدستورية، في الأصل، إلى تضرر الكويت من هبوط أسعار

أميركا

كلينتون تتقدم تراهب بـ 4 نقاط

مرشحة «حزب الخضر» جيل شتاين على 2%، وفي السباق المقتصر على كلينتون وترامب، تفوّقت المرشحة الديموقراطية بحصولها على 50% من الأصوات بين الناخبين المحتملين والمسجلين، بينما حصل ترامب على 46% بين الناخبين المحتملين، و44% بين المسجلين. وفي غضون ذلك، وأصل دونالد ترامب هجماته على هيلاري كلينتون، التي نشر موقع «ويكيليكس» خطابات لها لمصلحة مصرف «غولدمان ساكس»، تكشف مزيداً من التفاصيل عن علاقتها مع المؤسسات الكبرى في وول ستريت. وبعد اتهامه وسائل الإعلام «بالفساد» والعمل على «تزوير» الانتخابات، لمح ترامب إلى أن كلينتون تستخدم مواد منشطة واقترح إخضاعها لفحوص قبل المناظرة المقبلة. (الأخبار)

كشف استطلاع أجرته صحيفة «واشنطن بوست» وشبكة «إيه بي سي نيوز» عن تقدم المرشحة الديموقراطية في الانتخابات الرئاسية هيلاري كلينتون، بفارق أربع نقاط عن منافسها الجمهوري دونالد ترامب، وذلك قبيل ثلاثة أسابيع على موعد الانتخاب. وأشارت الصحيفة إلى أن الاستطلاع أجري خلال أكثر الفترات الصاخبة في حملة ترشح ترامب، بعد الكشف عن تسجيل فيديو له يتحدث فيه على نحو سيئ عن النساء، وفي الوقت الذي اتهمته وتفوّقت كلينتون بنسبة 47% من الأصوات بين الناخبين المحتملين مقابل 43%، وهو تقدم طفيف في ظل هامش الخطأ في الاستطلاع الذي بلغت نسبته 4%، وحصل مرشح الحزب الليبرالي غاري جونسون على 5%، بينما حصلت

